

# تحولات مواقف الأطراف الدولية والإقليمية بعد قرار المحكمة



د. محمد عاشور مهدي

أستاذ مشارك العلوم السياسية - معهد البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة

## ملخص الدراسة

سبب قرار المحكمة الجنائية بتوقيف الرئيس السوداني عمر البشير ردود أفعال إقليمية ودولية متباينة بتباين المصالح والأهداف الخاصة بكل طرف، ويمكن القول: إن تلك المواقف وردود الأفعال بهذا الشأن إنما تحمل من الفرص بقدر ما تحمل من التحديات.

فالموقف المعارض لقرار المحكمة يحمل من التعارض والتناقض الكثير؛ حيث لا ينبع في معظمه من قناعة بصواب الموقف السوداني، بقدر ما ينبع من مخاوف ومصالح خاصة لهذا الطرف أو ذاك من أطراف المعادلة، الأمر الذي يجعل من دفاع تلك الأنظمة عن النظام السوداني، ورفضها لقرار المحكمة الجنائية الدولية بتوقيف الرئيس «عمر البشير»، بمثابة دفاع عن نفسها.

وعلى الرغم من ذلك فإنه يصعب الرهان على مواقف ذلك الفريق؛ بفعل تعارض دوافع ومبررات مكوناته. كما أن تلك الدول الراضية تفتقر إلى الإرادة والإدارة الفعالة لمعارضة القرار على أرض الواقع، في ظل حقيقة ضعف الكثير من الدول والمؤسسات أنصار هذا الاتجاه وتبعيته للقوى الغربية بالأساس.

ولكن على الناحية الأخرى نجد أن الموقف المؤيد لقرار المحكمة الدولية يحمل في طياته أيضاً من التناقضات ما يمكن معه للحكومة السودانية - حال توافر الإرادة السياسية الفاعلة - العمل على تحييد بعض هؤلاء المؤيدين، لاسيما فرنسا بما قد يؤدي إلي تفكيك ذلك الموقف وإضعافه؛ وذلك عبر القيام ببعض التكتيكات التي من شأنها أن تعمل على احتواء المخاوف الفرنسية بشأن تشاد، عبر التأكيد على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتشاد، مقابل توقف تشاد وفرنسا عن تقديم الدعم السياسي والمادي بإيواء ومساندة متمرد دارفور، وكذلك ممارسة قدر من الضغط على المتشددين داخل تلك الحركات للقبول باتفاقات التسوية وفي مقدمتها مقررات «أبوجا».

كما أن اضطلاع الحكومة السودانية بإنشاء محكمة دولية - سودانية بمساعدة إفريقية، عربية وإسلامية، وبمراقبة أوروبية، لمحاكمة المسؤولين السودانيين المدعى عليهم، من شأنه أن يدعم الموقف السوداني في مواجهة خصومه من خلال سحب البساط القانوني الزاعم بعدم جدية القضاء السوداني ونزاهته، الأمر الذي من شأنه أن يجنب السودان مزيداً من السيناريوهات الكارثية التي تستهدف وحدته وأمنه ومستقبله السياسي.



# تحولات مواقف الأطراف الدولية والإقليمية بعد قرار المحكمة



د. محمد عاشور مهدي

أستاذ مشارك العلوم السياسية - معهد البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة

## مقدمة:

في الثاني عشر من يوليو ٢٠٠٨م أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية على لسان المتحدث باسمها «شون ماكورماك» أن «أوكامبو» سيتقدم بطلب لإصدار مذكرة توقيف للبشير. وبعد يومين وفي الرابع عشر من يوليو ٢٠٠٨م وجّه «أوكامبو» اتهاماً رسمياً للبشير بارتكاب جرائم حرب وإبادة جماعية في إقليم دارفور.

وفي بيان صدر في لاهاي، حيث مقر المحكمة، قال «مورينو أوكامبو»: إنه قدم للمحكمة دليلاً على تورط البشير في ارتكاب جرائم إبادة جماعية، وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب في دارفور؛ حيث أشار المدعي العام إلى وجود أسس قوية تدعو للاعتقاد بأن عمر حسن البشير يتحمل المسؤولية الجنائية فيما يتعلق بعشرة اتهامات خاصة بارتكاب جرائم إبادة جماعية، وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب». و«بتدبير وتنفيذ خطة للقضاء على أعداد كبيرة من أفراد قبائل الفور والمساليات والزغاوة بسبب عرقهم، وكانت دوافعه سياسية إلى حد كبير».

وأضاف أن البشير «عرقل المساعدات الدولية»، كما أنه مسئول عن قتل وتعذيب المدنيين في دارفور. كما أوضح «أوكامبو» أن لديه الدليل على أن البشير «حشد كل أجهزة الدولة لتصفية مليوني و٤٥٠ ألف شخص يعيشون في المخيمات في ظروف حياتية تهدف إلى القضاء عليهم».

وقد جدّد «أوكامبو» تعهده بعد ذلك في نهاية شهر سبتمبر ٢٠٠٨م، وطلب من قضاة المحكمة إصدار مذكرة لاعتقاله، الأمر الذي تحقق في الرابع من مارس ٢٠٠٩م مع إصدار المحكمة الجنائية الدولية أمر توقيف للرئيس السوداني عمر البشير. (١)

وقد أعقب قرار المحكمة الجنائية ردود أفعال إقليمية ودولية متباينة بتباين المصالح والأهداف. وتخوفاً مما قد تسفر عنه ردود الأفعال المختلفة بعد القرار بتوقيف الرئيس السوداني قامت السفارات الغربية في معظم عواصم العالم بتحذير مواطنيها من الزيارات غير الضرورية إلى السودان، فيما رفعت منظمة الأمم المتحدة من مستوى إجراءاتها الأمنية؛ خشية حدوث أعمال انتقامية، أو أن يقدم السودان على طرد أعضاء قوة حفظ السلام التي تقودها الأمم المتحدة في دارفور «يوناميد» أو المزيد من موظفي منظمات الإغاثة الدولية، بعد أن

(١) راجع الجزيرة نت في ٥/٧/٢٠٠٩م.

بما لا يحقق الاستقرار في المنطقة. وسعت مصر إلى إقناع السودان بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، وبحث فتح تحقيق في جرائم الحرب في دارفور من جانب القضاء السوداني، واستقبلت القاهرة الرئيس السوداني أكثر من مرة في أعقاب صدور مذكرة المدعي العام للمحكمة الجنائية، وبعد صدور قرار المحكمة الجنائية. (٣)

وحذرت مصر من التداعيات السلبية المحتملة لهذا القرار على مستقبل تنفيذ اتفاق السلام الشامل، وطالبت بتأجيل تنفيذ قرار التوقيف، وعقد مؤتمر دولي لمناقشة كافة جوانب القضية. (٤)

ولم تختلف الرؤى العربية الرسمية في مجملها عن الرؤية المصرية، وأشارت كثير من الكتابات العربية إلى أن هناك مؤامرات تُحاك ضد العرب، وتهدد تحقيق السلام في دارفور والجنوب السوداني. (٥)

ورفضت جامعة الدول العربية - ممثلة في وزراء الخارجية العرب - قرار المحكمة الدولية بحق الرئيس البشير، وأعرب الوزراء عن تضامنهم مع الرئيس البشير، وأعادوا التذكير بموقفهم الذي أعلنوه في مواجهة مذكرة طلب التوقيف التي كان المدعي العام قد قدمها عام ٢٠٠٨م، ورفضهم فكرة توقيف الرئيس البشير. والمطالبة بعقد مؤتمر دولي تشرف عليه الجامعة بالتنسيق مع الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة

(٣) راجع ماعت للدراسات الحقوقية والقانونية، الملاحقة القضائية للرئيس السوداني بسبب أزمة دارفور عن شهر يوليو وأغسطس

وسبتمبر ٢٠٠٨م: [www.maapeace.org](http://www.maapeace.org)

(٤) راجع بيانات الخارجية المصرية وتصريحات وزير الخارجية والمتحدث الرسمي باسم الخارجية المصرية بجريدة الأهرام المصرية خلال شهر مارس ٢٠٠٩م في أعقاب صدور قرار المحكمة الجنائية الدولية بتوقيف البشير.

(٥) انظر ملخص تلك المواقف على الجزيرة نت، في ٢٠٠٩/٣/٥م.

وضعت خططاً لإجلاء الموظفين من السودان، فضلاً عن صدور تعليمات إلى الموظفين غير الأساسيين بالبقاء في منازلهم. (١)

وتسعى هذه الورقة، عبر أدوات منهج تحليل النظم، وما يتضمنه من تعرّف على البيئة المحيطة، ومدخلات ومخرجات العملية السياسية، إلى الإجابة على مجموعة من التساؤلات هي:

- ما هي ردود الأفعال الإقليمية والدولية من قرار توقيف الرئيس البشير؟
- ما هي مبررات وأسباب تلك المواقف؟
- ما الفرص والتحديات التي تطرحها تلك المواقف؟ وكيف يمكن التعامل معها؟

- ما المسارات المحتملة للقضية؟

أولاً: ردود الأفعال الإقليمية تجاه قرار توقيف البشير:

عكست طبيعة العلاقات السودانية مع دول الجوار وعلاقات الطرفين والتزاماتهما الدولية والإقليمية نفسها في ردود الأفعال تجاه قرار توقيف الرئيس البشير. (٢)

فعلى الصعيد المصري، حذرت مصر من خطورة القرار المدين لعمر البشير، مؤكدة أن العدالة في السودان يمكن أن تتحقق عبر تسوية سياسية تحقق الاستقرار وتمنع الحرب، وتحافظ على وحدة السودان، وأن القرار يمكن أن يزيد الأمر خطورة، ويدفع نحو مزيد من تدهور الأوضاع في السودان،

(١) المرجع السابق.

(٢) انظر بدر شافعي، علاقات السودان ودول الجوار الإفريقي بين المد والجزر، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، عدد ١٧٥، يناير ٢٠٠٩م.

شريعة حقوق الإنسان والمواثيق الدولية». لكنه من ناحية أخرى طرح «علامات استهتام حول غياب الحماسة الدولية لمحاسبة إسرائيل وقادتها، وهم من كبار مجرمي الحرب تاريخياً»<sup>(٤)</sup>.

وجدت منظمة المؤتمر الإسلامي رفضها لملاحقة المحكمة الجنائية الدولية للقادة السودانيين، بما فيهم الرئيس عمر البشير، بتهمة ارتكاب جرائم في إقليم دارفور، وكان أكمل الدين إحسان أوغلو الأمين العام للمنظمة قد حذر «من التداعيات الخطيرة التي يمكن أن يؤدي إليها مثل هذا التحرك الذي يأتي في توقيت بالغ الحساسية من شأنه أن يهدد السلام -الذي وصفته المنظمة بالهش- في إقليم دارفور»<sup>(٥)</sup>.

ومن ناحيتها اعتبرت إيران -على لسان رئيسها أحمددي نجاد- المحكمة الجنائية الدولية أداة ترهيب بيد القوى الكبرى في مواجهة دول العالم، وأن القرار الصادر عنها بشأن السودان محاولة لتقسيم السودان<sup>(٦)</sup>، وفي أعقاب صدور قرار المحكمة الجنائية قام المتحدث باسم المجلس الدستوري الإيراني علي لارجاني بزيارة السودان للتعبير عن الدعم الإيراني للسودان<sup>(٧)</sup>. وطالبت إيران بمطاردة «قادة الكيان الصهيوني المجرمين»<sup>(٨)</sup>.

وعلى الصعيد الإفريقي أعربت العديد من الدول الإفريقية عن رفضها لقرار توقيف الرئيس السوداني، مشيرة إلى تعارض ذلك مع مقتضيات الحصانة الدولية لرؤساء الدول، وأن تلك السابقة ستكون مدخلاً لانتهيار منظومة العلاقات الدولية، وهيمنة القوى الكبرى على

لوضع خارطة طريق وجدول زمني لتسوية الأزمة سلمياً<sup>(١)</sup>.

كما سعت الجامعة بالتنسيق مع الاتحاد الإفريقي إلى إقناع مجلس الأمن بإصدار قرار لإرجاء تنفيذ قرار المحكمة لمدة عام<sup>(٢)</sup>.

ومن ناحيتها انتقدت العديد من المنظمات الشعبية وغير الحكومية قرار المحكمة الجنائية الدولية؛ باعتباره ممارسة صارخة لازدواجية المعايير، محملة أيضاً الحكومات العربية مسؤولية فتح الباب على مصراعيه للتدخل الخارجي بانتهاكات حقوق الإنسان<sup>(٣)</sup>.

ولم يشدّ عن الموقف العربي سوى وليد جنبلاط زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي اللبناني؛ حيث قال: «إنه مع صدور قرار التوقيف تدخل العدالة الدولية مرحلة جديدة، تؤكد على أهمية محاسبة كل الذين يتورطون في جرائم القتل الجماعي، وتتسجم مع

(١) في أعقاب صدور مذكرة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية متضمنة المطالبة بإصدار قرار بتوقيف الرئيس السوداني عمر البشير عقد وزراء الخارجية العرب اجتماعاً طارئاً في مقر الأمانة العامة للجامعة العربية برئاسة وزير خارجية جيبوتي محمود علي يوسف، وحضور الأمين العام للجامعة السيد عمرو موسى، وبمشاركة ١٦ وزير خارجية، ووزير العدل الفلسطيني لبحث تداعيات قرار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بتوقيف الرئيس عمر البشير، وعقد الوزراء اجتماعاً تشاورياً مغلّقاً لبحث كيفية الخروج من الأزمة ووضع خطة عمل عربية عاجلة على الساحة الدولية لشرح التداعيات الخطيرة المحتملة لملاحقة البشير، سواء لبحث الوضع الداخلي في السودان أو في المنطقة عامةً.

وطالب السودان خلال تلك الاجتماعات المشاركين بتجميد عضوية الدول العربية في اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية، والإعلان عن رفضهم التوقيع والتصديق على النظام الأساسي، رغم أن هناك ٢ دول عربية فقط هي أعضاء المحكمة حالياً، لكن مثل هذا القرار سيكون رسالة قوية تعبّر عن موقف عربي جماعي ضد قرار إدانة الرئيس السوداني، وحاول السودان إقناع الدول العربية رسمياً ووزراء الخارجية العرب برفض الاتهام الموجه للرئيس السوداني والتعامل في النسق القانوني مع المحكمة الجنائية الدولية، لكن القرار قوبل بالفتور العربي للغالبية، مبررين موقفهم بأنه يجب التعامل مع القرار بحذر شديد، باعتباره سابقة على الساحة الدولية. انظر: ماعت للدراسات الحقوقية والقانونية، مرجع سابق، ص ٧.

(٢) الجزيرة نت ٢٠٠٩/٣/٤ م.

(٣) المرجع السابق.

(4) [www.almanar.com.lb/newssite/ArticlePrintPage.aspx?id=76550&mode=DOC](http://www.almanar.com.lb/newssite/ArticlePrintPage.aspx?id=76550&mode=DOC)

(5) ماعت للدراسات الحقوقية والقانونية، مرجع سابق، ص ٧.

(6) Ahmadinejad calls ICC a tool of the superpowers, at [www.tehrantimes.com](http://www.tehrantimes.com)

(7) Larijani visit Sudan to express support for al-Bashir, Tehran Times Political Desk, Saturday, 7March, 2009 at: <http://www.tehrantimes.com/NCms/2007.asp?code=190538>

(8) Iran censures ICC over al-Bashir arrest warrant, Tehran Times Political Desk, 7March, 2009.

على السطح بوادر انشقاق بشأن تعارض التزامات الدول الموقّعة على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية بميثاق المحكمة والتزامها بقرار الاتحاد الإفريقي، فأعلنت بتسوانا- الموقّعة على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية- أن القرار الصادر عن الاتحاد الإفريقي لم يأخذ حقه من الدراسة والبحث، وأنها ستلتزم بقرار المحكمة بتوقيف الرئيس البشير حال نزوله بأراضيها. (٥)

وترددت أنباء عن أن جنوب إفريقيا اتخذت موقفاً مشابهاً، في مايو عام ٢٠٠٩م، إبان حفل تنصيب الرئيس «جاكوب زوما»، مما أدى إلى حضور «سيلفاكير» نائب الرئيس السوداني حفل التنصيب بدلاً من الرئيس السوداني. (٦)

وعلى الصعيد الأوغندي ثار جدل كبير خلال شهر يوليو من عام ٢٠٠٩م عقب التصريحات الصادرة عن لقاء مشترك بين وزير الدولة للعلاقات الخارجية الأوغندي، والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية «أوكامبو» خلال زيارته لـ«كمبالا»؛ حيث أكد «أوكامبو» التزام أوغندا بتوقيف البشير بمقتضى توقيعها على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. (٧) وأشارت المصادر إلى أنه جرت محادثة هاتفية بين الرئيس الأوغندي، ونظيره السوداني أوضح فيها الرئيس الأوغندي أن التصريحات لا تعبّر عن وجهة نظر حكومته. (٨)

وتجدر الإشارة، إلى أن الموقف التشادي كان مؤيداً لقرار المحكمة الدولية؛ باعتباره يصبّ في خانة إضعاف حكومة البشير التي تتهمها حكومة «إدريس دبي»، بأنها وراء محاولات الإطاحة بها عبر دعم قوى التمرد التشادية.

مقدرات الدول الأخرى في المجتمع الدولي. (١)

وتضمن البيان الختامي الصادر عن القمة الدورية لرؤساء دول وحكومات الاتحاد -والتي عُقدت بالجمهورية الليبية في يوليو ٢٠٠٩م- أسف المشاركين لتجاهل مجلس الأمن طلب الاتحاد الإفريقي بتأجيل إجراءات المحكمة الجنائية فيما يتعلق بتوقيف الرئيس السوداني، وقرارهم بعدم التعاون في تنفيذ المادة ٩٨ من ميثاق روما المنشئ للمحكمة فيما يتعلق بتوقيف الشخصيات السياسية في إفريقيا.. وحقهم في اتخاذ أية إجراءات ضرورية لحفظ كرامة واستقلال وسيادة القارة الإفريقية. (٢)

وهو القرار الذي قُوبل بردود فعل غاضبة من جانب الكثير من المنظمات الإنسانية الغربية، وكذا حركات التمرد في إقليم دارفور (٣)، الأمر الذي دفع رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي إلى إصدار بيان للرد على الانتقادات التي وُجّهت لهذا القرار. (٤)

وعلى الرغم من الموقف الجماعي الرسمي، برزت

(١) انظر على سبيل المثال الموقف الكيني في:

Kenya protests at Bashir warrant <http://www.nation.co.ke/News/-/1056/542382/-/u32vnx/-/index.html>

- وحول موقف جنوب إفريقيا انظر:

Minister Dlamini Zuma notes Decision of the ICC to issue a Warrant of Arrest against Sudanese President Omar Al-Bashir at: <http://www.dfa.gov.za/docs/2009/suda0305.html>

- الموقف الإثيوبي:

[http://www.mfa.gov.et/Press\\_Section/publication.php?Main\\_Page\\_Number=4388](http://www.mfa.gov.et/Press_Section/publication.php?Main_Page_Number=4388)

- وحول الموقف الإريترى:

[http://www.shabait.com/staging/publish/printer\\_9602.htm](http://www.shabait.com/staging/publish/printer_9602.htm)

(2) <http://www.akhbarelyom.org.eg:81/akhbar/articleDetail.php?x=akhbar2009&y=17850&z=12619&m=2>

(3) [www.bbc.co.uk/.../2009/.../090702\\_ah\\_africanleaders\\_tc2.shtm/](http://www.bbc.co.uk/.../2009/.../090702_ah_africanleaders_tc2.shtm/)

(4) AFRICAN UNION• DECISION ON THE MEETING OF AFRICAN STATES PARTIES TO THE ROME STATUTE OF THE INTERNATIONAL CRIMINAL COURT (ICC)• PRESS RELEASE• Addis Ababa• ETHIOPIA 14 July 2009

(5) South Africa defends stance on ICC-Sudan row amid criticisms• Sudan tribune• Thursday 9 July 2009

(6) South Africa defends stance on ICC-Sudan row amid criticisms• Sudan tribune• Thursday 9 July 2009

(7) Mukasa •Sudan: ICC Asks Govt to Arrest Bashir• all

(8) Sudan tribune• Friday 10 July 2009

هو حفظ الاستقرار، والمضي قدماً في دفع العملية السياسية، ونشر عملية حفظ السلام المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي.

وأشار إلى معارضة الصين لأي خطوة من شأنها تعكير صفو عملية السلام في إقليم دارفور وفي السودان. وعن أمله في أن يستمع مجلس الأمن ويحترم نداءات الاتحاد الإفريقي، وجامعة الدول العربية، وحركة عدم الانحياز، ويتخذ الإجراءات اللازمة لمطالبة المحكمة الجنائية الدولية بتعليق النظر في

هذه القضية وفقاً للمادة ١٦ من نظام روما الأساسي<sup>(٣)</sup>

وفي ذات الاتجاه جاء الموقف الروسي منتقداً قرار المحكمة الجنائية الدولية، باعتباره يتعارض وسيادة السودان، وحصانة رئيسها، خاصة وأنها ليست عضواً في المحكمة الجنائية الدولية، وشدد

البيان الصادر عن الخارجية الروسية على ضرورة السعي للحل السلمي، ودعم جهود الوساطة التي يقوم بها الاتحاد الإفريقي وغيره من الوسطاء، وأبدت روسيا استعدادها للقيام بأي جهود لازمة في هذا الاتجاه<sup>(٤)</sup>

أما على صعيد الموقف الفرنسي فقد دعت فرنسا على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية «أريك شوفالبييه» الخرطوم إلى «التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية من أجل تنفيذ القرارات التي أصدرها القضاء، طبقاً لموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٩٣»<sup>(٥)</sup>

(3) <http://www.fmprc.gov.cn/ara/xwfw/fyrth/t540399.htm>

(4) (Statement by Russian MFA Spokesman Andrei Nesterenko Regarding the Issuance by International Criminal Court of an Arrest Warrant against Sudanese President Omar al-Bashir at: [http://www.mid.ru/Brp\\_4.nsf/arh/63682157C6C24B93C3257570005624A9?OpenDocument](http://www.mid.ru/Brp_4.nsf/arh/63682157C6C24B93C3257570005624A9?OpenDocument)

(٥) الجزيرة نت في ٥/٣/٢٠٠٩م.

## ثانياً: مواقف القوى الكبرى تجاه القرار:

في أعقاب صدور قرار المحكمة الدولية بتوقيف الرئيس البشير حثت الولايات المتحدة الرئيس السوداني على المثل أمام المحكمة، وقالت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون: إنه «ستتاح الفرصة للرئيس البشير عندما يمثل أمام المحكمة. إذا كان يعتقد أن لائحة الاتهام وُجّهت إليه بطريق الخطأ يمكنه بالتأكد أن يطعن في ذلك».

وأضافت كلينتون: «إنني آمل بالتأكيد ألا يؤدي ذلك إلى أي أعمال عنف إضافية أو عقاب من جانب حكومة البشير». مشيرة إلى أن «المحكمة الجنائية الدولية أصدرت لائحة الاتهام استناداً إلى تحقيقات مطولة، وأن القضية الآن ينظرها القضاء».

وفي أعقاب قيام حكومة السودان بالرد على ذلك بطرد بعض منظمات الإغاثة العاملة في السودان، توعدت وزيرة الخارجية الأمريكية بأن البشير سيدفع ثمن ذلك الأمر<sup>(١)</sup>، وكان المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية «روبرت وود» قد أشار إلى أن الإدارة الأمريكية تعتقد أن من ارتكبوا أعمالاً وحشية يجب أن يمثلوا أمام العدالة. ودعا كل الأطراف -بما فيها الحكومة السودانية- إلى ضبط النفس<sup>(٢)</sup>

ومن جانبها وفي أعقاب صدور قرار المحكمة الدولية بتوقيف الرئيس السوداني أعربت الصين عن أسفها وقلقها تجاه إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرة التوقيف بحق الرئيس السوداني. وقال المتحدث الرسمي باسم الخارجية الصينية: إن أولى أولويات المجتمع الدولي في إقليم دارفور الآن

(1) You will pay for deaths• Hillary warns Bashir at:

<http://www.nation.co.ke/News/africa/-/1066/547846/-/13qk74bz/-/index.html>

(٢) الجزيرة نت في ٥/٣/٢٠٠٩م.

تأييده واعترافه بدور المحكمة الجنائية الدولية في نشر العدالة على مستوى العالم». وأشار بيان الاتحاد الأوروبي إلى أهمية توفير الحماية للمدنيين في فترات الصراع والحروب، وإلى ضرورة احترام حقوق الإنسان.<sup>(٣)</sup>

وقد وجهت الحكومة الكندية دعوة مماثلة للحكومة السودانية بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية.

أما الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون فدعا الخرطوم لاستمرار التعاون مع جميع هيئات الأمم المتحدة، وضمان سلامة أفرادها بعد صدور قرار المحكمة الجنائية. ولم يطالب كي

مون صراحة الخرطوم بتسليم الرئيس السوداني إلى المحكمة التي تتخذ من لاهاي مقراً لها، ولكنه قال: إنه يقر «بسلطة المحكمة الجنائية الدولية كهيئة قضائية مستقلة».<sup>(٤)</sup>

### ثالثاً مواقف المؤيدين والمعارضين للقرار محاولة للفهم والتفسير

استناداً إلى القراءة السابقة لمواقف القوى الدولية والإقليمية من قرار المحكمة الدولية يمكن القول: إن تلك المواقف تتبلور في موقفين أساسيين:<sup>(٥)</sup>

**الموقف الأول:** مؤيد لقرار المحكمة الجنائية الدولية بتوقيف الرئيس عمر البشير، وتمثله القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وتسانده كل من فرنسا وبريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي بصفة عامة، وكذا العديد من المنظمات الدولية الغربية الكنسية، والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان، ومن سار في فلكها من المنظمات الإفريقية والعربية، بالإضافة إلى حركات التمرد الدارفورية.

وبالنسبة للموقف البريطاني، ومع صدور قرار توقيف الرئيس البشير، أعلنت بريطانيا أنها تدعم وتحترم «العملية المستقلة» التي قادت المحكمة الجنائية الدولية إلى إصدار مذكرة التوقيف بحق البشير. وقال وزير الخارجية البريطاني ديفيد ميليباند في بيان له: «لقد شجعنا -وعلى نحو راسخ أيضاً- حكومة السودان على التعاون مع المحكمة بشأن مذكرات الاعتقال التي أصدرتها، ونأسف لأنها لم تتعامل بصورة جدية مع هذه المزاعم، أو تتخبط في التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، ونكرر اليوم دعوتها للتعاون».<sup>(١)</sup>

ويلاحظ توافق الرؤية الفرنسية والبريطانية حول إمكانية تعليق اعتقال البشير؛ حيث أبدت فرنسا استعدادها لقبول فكرة تعليق توجيه اتهامات دولية إلى البشير حول ارتكاب جرائم حرب في دارفور، وتجميد أي إجراء من جانب المحكمة الجنائية الدولية في

حق البشير، بشرط أن تلبّي السودان شروطاً، منها: منع حوادث القتل والعنف والهجمات في الإقليم، وفتح حوار سياسي شامل مع كل الجماعات في دارفور، فضلاً عن تحسين علاقات السودان مع تشاد، وأن تحاكم السودان رجلين يُشتبه بارتكابهما جرائم حرب.<sup>(٢)</sup>

وفي برلين دعا وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير الحكومة السودانية إلى ضبط النفس عقب صدور قرار المحكمة الجنائية.

كما أيّدت قيادة الاتحاد الأوروبي -على لسان الحكومة التشيكية التي تتأس بلادها الاتحاد في الدورة الحالية- قرار المحكمة الدولية. وجاء في بيان نشرته رئاسة الاتحاد أن الاتحاد الأوروبي «يؤكد على

(١) المرجع السابق.

(٢) ماعت للدراسات الحقوقية والقانونية، مرجع سابق، ص ٧، وانظر أكرم حسين «المواقف الدولية من قرار المحكمة الجنائية بتوقيف البشير»، أوراق الشرق الأوسط، القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد ٤٤، أبريل ٢٠٠٩م، ص ١١٥.

(٣) الجزيرة نت في ٥/٣/٢٠٠٥م.

(٤) المرجع السابق.

(٥) راجع أكرم حسين، مرجع سابق، ص ١١٢ - ١١٨.



انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور، وفي نوفمبر من ذات العام وصل فريق تابع للأمم المتحدة إلى السودان للتحقيق في وقوع «جرائم إبادة جماعية في دارفور».

وقد رفعت اللجنة تقريرها في ٣١ يناير عام ٢٠٠٥م والذي مثل أساساً لمذكرة الاتهام التي وجهتها المحكمة الجنائية الدولية بعد ذلك للحكومة السودانية.

وفي الثاني عشر من يوليو ٢٠٠٨م أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية على لسان المتحدث باسمها «شون ماكورماك» أن «أوكامبو» سيتقدم بطلب لإصدار مذكرة توقيف للبشير. وبعد يومين وفي ١٤/٧/٢٠٠٨م وجّه «أوكامبو» اتهاماً رسمياً للبشير بارتكاب جرائم حرب وإبادة جماعية في إقليم دارفور.

تلك الشواهد تؤكد مركزية الدور الأمريكي في تحريك القضية؛ تحقيقاً لمصالحها ومصالح حلفائها بالمنطقة، عبر مساندة قرار المحكمة الدولية كأداة للضغط على الحكومة السودانية، خاصة في ظل التحويلات الاستراتيجية التي يمر بها السودان.

**ثالثاً:** يأتي القرار في إطار الترتيبات المفترضة لإجراء الانتخابات الرئاسية في السودان، والتي كان من المفترض أن تُجرى خلال هذا العام ٢٠٠٩م، وتتقاطع كذلك مع المساعي السودانية والعربية نحو إقناع الجنوبيين بخيار الوحدة، وبالتالي فإن الانشغال بإدارة أزمة قرار التوقيف يجعل غيرها من الملفات في درجة تالية من الأهمية، وهو ما يصب سلباً في جهود الحفاظ على وحدة السودان، بل ويعمّق من هوة الأزمة في دارفور؛ باستقواء الفصائل المتمردة بضمون القرار لابتزاز حكومة السودان نحو مزيد من التنازلات، وهو ما تبدّى في موقف حركة العدل والمساواة التي سارعت بتأييد القرار، بل والإعلان عن استعدادها للمساعدة في تنفيذه.<sup>(١)</sup>

(١) انظر هانئ رسلان، «أزمة المحكمة الجنائية الدولية وتأثيراتها على الداخل السوداني»، أوراق الشرق الأوسط، القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد ٤٤، أبريل ٢٠٠٩م، ص ٨٢.

وذلك بهدف الضغط على حكومة السودان لتحقيق غايات كل طرف ومصالحه على الساحة السودانية، كوقف العمليات العسكرية في دارفور، وتقديم بعض التنازلات لحرركات التمرد المسلحة في الإقليم، علاوة على مصالح القوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة وفرنسا، وكذا جماعات الضغط الأفرو-أمريكية، والمنظمات الكنسية الغربية وفروعها بالقارة الإفريقية، وكذا منظمات حقوق الإنسان الغربية والإقليمية، وللتدليل على ذلك يمكن الإشارة إلى ما يلي:

**أولاً:** على الرغم من تبرير تلك القوى المختلفة لموقفها بدعوى السعي لتحقيق العدالة الدولية، ومعاينة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال القتل والنهب المسلح التي شهدتها إقليم دارفور، إلا أن السوابق المماثلة قديماً (البوسنة الهرسك، الشيشان..)، وحديثاً (غزة، سيريلانكا، إقليم سينكينج..)، تشير إلى أن العدالة لم تكن وحدها بحال هي المطلب الرئيس للقوى الكبرى، وأن معايير العدالة كما تطبقها الدول الغربية تحكمها -على نحو ما ذهبت إليه بحق الكثير من الكتابات والتصريحات لمنظمات وقيادات عربية وإفريقية- معايير مزدوجة ومتحيزة تدور مع مصالح الغرب وأهدافه أينما دارت.

**ثانياً:** إن القراءة المتمعنة للسياق التاريخي الذي جاء فيه القرار، والترتيب الزمني لتصاعد المشكلة، وكذا في مسار علاقات السودان مع الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، تؤكد التحكم الأمريكي في مسار القضية نشأة وتطوراً، وبالتبعية تراجعاً أو تجميداً أو استمراراً، فليس من قبيل المصادفة أن يأتي قرار إحالة ملف دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية في أعقاب قرار مجلس النواب الأمريكي بالإجماع في الثالث من أكتوبر عام ٢٠٠٤م باعتبار ما يحدث في إقليم دارفور «إبادة جماعية».

فبعد أربعة أيام فقط من صدور هذا القرار، وفي الثامن من أكتوبر ٢٠٠٤م شكّل الأمين العام للأمم المتحدة السابق كوفي أنان لجنة دولية للتحقيق في

**خامساً:** على صعيد الموقف الفرنسي، نجد أن مساندة القرار تتبع من رغبة فرنسا في الضغط على الحكومة السودانية لتقديم بعض التنازلات على صعيد الساحة التشادية، والامتناع عن دعم المتمردين المناوئين لحكومة «إدريس دبي» الذي ما زالت فرنسا تراه أفضل الخيارات لها على الساحة التشادية، رغم محاولات الأخير إقامة توازن بين النفوذ الفرنسي والأمريكي على الساحة التشادية، ولعله مما يدعم تلك الرؤية ربط فرنسا إمكانية موافقتها على تعليق قرار التوقيف بالالتزام السودان بوقف الهجمات وأعمال العنف في دارفور، وفتح حوار سياسي مع كل الجماعات (المتمردة) في الإقليم، وتحسين العلاقات مع تشاد، ووقف دعم الجماعات التشادية المناوئة للرئيس «دبي»، ومحاكمة كل من أحمد هارون وعلي كوشيب المتهمين من قبل المحكمة الجنائية بارتكاب جرائم حرب في دارفور، يعضد ذلك أيضاً ما أشارت إليه بعض الكتابات من تحريض فرنسا مسئولية حركة العدل والمساواة على عدم التوقيع على أي اتفاق سلام لدارفور في الظروف القائمة.<sup>(٤)</sup>

**سادساً:** وبصفة عامة تبدي الدول الغربية اهتماماً بقضايا الحرب والسلام في السودان لاقتربانها بقضايا انتهاكات حقوق الإنسان، واللجوء والتهامات المرتبطة بتجارة الرقيق في السودان، بالإضافة إلى تداخل مشكلات السودان مع دول الجوار ذات الأهمية الاستراتيجية في المنظومة السياسية والعسكرية والثقافية الدينية الغربية، خاصة مع ضغوط المنظمات

=إقامتهم للاستفادة من المعونات المقدمة حتى بالمناطق غير المتضررة بما يعقد مسألة الحل، وعمل بعض المنظمات على ترسيخ مفاهيم سلبية ضد كل ما هو عربي ومسلم وقبول كل ما هو أجنبي. كما أن الندوات والأنشطة التثقيفية التي تقوم بها بعض المنظمات ساهمت في صُنع بلبلية فكرية لدى المواطنين النازحين لتلك المعسكرات، هذا كله وغيره أوجد شبكة علاقات ومستفيدين من استمرار الأزمة يصعب معها التوصل السريع لتسوية المشكلة.

للمزيد انظر: د. سراج الدين عبد الغفار عمر، «الأزمة السودانية: مع إشارة خاصة لأوضاع العمل الإنساني بدارفور»، في د. حسن مكي، د. السيد فليفل، مرجع سابق، ص ٧٠-٧١.

(٤) أكرم حسين، مرجع السابق، ص ١١٥.

**رابعاً:** أن مجمل هذه العوامل تجعل السودان على شفا حفرة من التفتت والانقسام حال رفضه الانصياع للمطالب الأمريكية فيما يتصل بإدارة ملف الجنوب، خاصة بشأن قضايا مثل مكافحة الإرهاب، وحقوق البترول الجنوبية، وحقوق التنقيب عن النفط والمواد الخام التي تستحوذ الصين على الجانب الأكبر منها<sup>(١)</sup>، علاوة على تأمين خطوط نقل البترول والمواد الخام في غرب إفريقيا<sup>(٢)</sup>، وربما في المستقبل يتم منح حكومة جنوب السودان منفذاً مائياً على البحر الأحمر يحول دون تحوله لدولة حبيسة حال اختيار الجنوبيين خيار الانفصال. وكذلك تقديم المزيد من التنازلات فيما يتعلق بالحرية الشخصية والعمل التصيري في السودان بصفة عامة، إرضاءً للمنظمات الكنسية ومنظمات حقوق الإنسان واللوبي الأفرو-أمريكي المتصاعد القوة في الولايات المتحدة الأمريكية، ومنظمات الإغاثة الدولية والغربية، والتي تشير الدراسات إلى وجود العديد من الآثار السلبية الناجمة عن وجودها على الساحة السودانية حولت الكثير منها إلى جانب من جوانب المشكلة.<sup>(٣)</sup>

(١) كانت شركة «شيفرون» الأمريكية قد بدأت الاستكشافات في السودان في أواسط الستينيات من القرن العشرين، وبدأت في الاستخراج في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، ثم باعت امتيازاتها لشركة سودانية عام ١٩٩٢م، ومع خروج شركة «شيفرون» ضعف نفوذ صناعة البترول الأمريكي في السودان، ولم يعد للشركات الأمريكية إمكانية للدخول إلى الساحة السودانية بعد وضع السودان على لائحة الدول الإرهابية (بمقتضى قانون مكافحة الإرهاب الأمريكي لعام ١٩٩٦م). وصار هناك احتكار من تحالف شركات تسيطر عليه شركة الصين الوطنية بنحو ٤٠٪ وشركة ماليزيا ٣٠٪ وشركة تليسمان الكندية ٢٥٪ وشركة السودان الوطنية للبترول ٥٪.

راجع د. محمود أبو العينين، «الدور الأمريكي في أزمة دارفور»، وفي د. حسن مكي، د. السيد فليفل، أعمال الحلقة النقاشية حول: أزمة دارفور: الأصول والمواقف وسيناريوهات الحل والتدخل، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ٤٦١.

(٢) أكرم حسين، مرجع سابق، ص ١١٢.

(٣) من ذلك: وجود شبكة معلومات واتصالات غاية في الدقة تربط المنظمات الإغاثية الأجنبية ببعضها البعض، وترصد كافة التحركات داخل معسكرات النازحين. والتحكم في اتجاهات المواطنين ورغباتهم لدرجة رفض إقامة مسجد داخل أحد المعسكرات، وتشجيع عمليات النزوح والاستمرار في المعسكرات، ورفض العودة الطوعية لمناطق

(السودان، العراق، إيران،....) وغير الرسمية ( حزب الله، حركة حماس،.....)، على اختلاف الموضوعات والقضايا ودرجة الخطر وشرعيته، والتراخي بل والتعامي عن القضايا التي يكون الطرف المتهم فيها واحدة من القوى الكبرى أو أذيلها (مثل انتهاكات الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، والانتهاكات الإسرائيلية المتتالية في الأراضي العربية المحتلة....). وهو الأمر الذي عبّرت عنه على استحياء مواقف النظم العربية، وعبّرت عنه صراحةً إيران والمواقف الشعبية، والكتابات الصحفية والمنظمات العربية

والإسلامية، منذ صدور مذكرة المدعي العام للمحكمة الجنائية بتوقيف الرئيس السوداني عمر البشير.<sup>(٢)</sup>

زيادةً على ما سبق، فإن سجل النظم العربية وكثير من النظم في البلدان الإسلامية ليس أفضل

كثيراً من سجل النظام السوداني وممارساته، وبالتالي فإن إقرار حق المحكمة الدولية في توقيف الرئيس السوداني سيكون بمثابة سابقة لا تؤمن عواقبها بالنسبة لباقي النظم العربية والإسلامية.

وتشترك النظم الإفريقية في السبب الأخير مع النظم العربية والإسلامية في رفض الموافقة على قرار توقيف الرئيس السوداني فيما يشبه الإجماع، على الرغم من ميراث التوترات والخلافات بين السودان والكثير من دول الجوار؛ حيث وُحِد سيف المحكمة الجنائية المسلط على معظم دول الجوار السوداني موقف تلك الدول تجاه قرار المحكمة الجنائية<sup>(٣)</sup>؛ خشية أن تكون تلك الدول هي القربان التالي لسيف المحكمة.

الكنسية، وجماعات اليمين المسيحي الناشطة على الساحة الأوروبية، وكذلك جماعات حقوق الإنسان، وروابط تلك الجماعات الممتدة داخل القارة الإفريقية بشبكة مصالح ونفوذ بالغة القوة والانتشار في مجالات التصوير والإغاثة الإنسانية والمشروعات الاستثمارية والخيرية.<sup>(١)</sup>

**الموقف الثاني:** وتتبناه بالأساس الدول العربية ومعظم الدول الإفريقية والإسلامية، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الإفريقي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي

وبعض دول أمريكا اللاتينية، وبقدر ما الصين وروسيا. ويتمثل الموقف الأساسي لهذه المجموعة من الدول والمنظمات في رفض قرار المحكمة الجنائية الدولية؛ باعتباره سيمثل عقبة أساسية في سبيل التوصل إلى تسوية سلمية لأزمة دارفور، كما سيزيد من تعنت حكومة السودان

ومن التصعيد لها. ولن يحقق الاستقرار المنشود، وبالتالي لن يحقق العدالة المرجوة من إصداره.

ومثلما هو الحال فيما يتصل بموقف أنصار الاتجاه الأول، يخفي الموقف الموحد لأنصار الاتجاه الثاني ملامح عديدة للاختلاف في الدوافع والمبررات وراء موقف كل طرف من الأطراف الراض لقرار توقيف الرئيس السوداني عمر البشير.

فعلى صعيد الدول العربية والإسلامية يترسخ الشعور بازدواجية المعايير الدولية في التعامل مع قضايا المنطقة في ظل الإصرار على التدخل السريع، وتفعيل المنظمات والقرارات الدولية في القضايا والمشكلات ذات الأطراف العربية والإسلامية الرسمية

(٢) راجع نماذج لعناوين تلك الكتابات الصحفية والمواقف في ماعت، مرجع سابق، ص ١٢-١٧.

(٣) راجع بدر شافعي، «المواقف الإقليمية من قرار توقيف البشير»، أوراق الشرق الأوسط، القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد ٤٤، أبريل ٢٠٠٩م، ص ٩٨-١٠٩.

(١) راجع الجزء الخاص بعلاقات السودان السياسية بدول العالم الغربي، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، وخاصة بريطانيا وفرنسا وألمانيا، وذلك في التقرير السنوي الصادر عن مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، السودان والعالم: علاقات السودان بدول العالم، لعام ٢٠٠٢م وما بعده.

وإذا كانت الصين وروسيا -بما تملكانه من مكانة وقوة دولية- في مأمن نسبي من تحريك دعاوى دولية في مواجهة نظمهما الموصومة بدورها بالعديد من الانتهاكات لحقوق الإنسان، فإن اعتبارات المكانة، والمصالح الاقتصادية للدولتين، على الصعيد العربي والإفريقي<sup>(٢)</sup>، تمثل دافعاً أساسياً في التحفظ والاعتراض على قرار المحكمة الجنائية الدولية، والمطالبة بتجميده، ومنح مزيد من الوقت لمساعي التسوية السلمية السياسية للأزمة في دارفور.

وإذا كانت الاستثمارات الصينية والروسية ومصالحهما مع السودان لا تقترب من مصالحهما مع العالم الغربي والولايات المتحدة الأمريكية<sup>(٣)</sup>؛ بما قد يحول دون صدام الطرفين بشأن مزيد من العقوبات

ضد السودان، فإن هيبة الدولتين ومكانتهما لدى دول العالم النامي التي أصبحت على المحك، وكذا الخشية من تكرار سيناريو السودان في مناطق وأقاليم أكثر أهمية وحساسية لدى روسيا والصين، قد يدفع الدولتين لاتخاذ موقف أكثر تشدداً تجاه أي إجراءات تصعيدية

في الشأن السوداني؛ للحيلولة دون خروج الأمر عن نطاق نفوذهما وسيطرتهما، ولتحقيق أكبر قدر من المصالح والتنازلات من الأطراف المعنية بالمسألة، ممثلة في أنصار كل من الاتجاهين السالف بيانهما.

#### رابعاً: قرار المحكمة الجنائية الفرص والتحديات:

في ضوء كل ما سبق يتضح أن مواقف وردود أفعال القوى والأطراف الإقليمية والدولية تحمل من الفرص بقدر ما تحمل من التحديات، فالموقف المعارض لقرار المحكمة يحمل من التعارض والتناقض الكثير؛ حيث لا ينبع في معظمه من قناعة بصواب الموقف السوداني،

(٢) عبدالله عبيد حسن، ثمن العلاقات السودانية - الصينية، جريدة الاتحاد الإماراتية، ٢١/٥/٢٠٠٧م.

(٣) أكرم حسام، مرجع سابق، ص ١١٦-١١٧.

ففي حالة كينيا بسبب المجازر التي تلت إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٧م، وأما الكونغو الديمقراطية فبسبب دعم النظام لغلاة الهوتو في شرق الكونغو بقيادة لوران كوندا- المطلوب مثوله أمام المحكمة الجنائية- في الممارسات والانتهاكات غير الإنسانية في مواجهة خصومهم في رواندا، وفي أوغندا بفعل الاتهامات الموجهة لكل من الرئيس أوغندي يوري موسيفيني وزعيم حركة جيش الرب المتمردة في أوغندا من جانب منظمات حقوق الإنسان بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان بأيدي القوات الحكومية وقوات جيش الرب، بالإضافة إلى اتهام الرئيس موسيفيني بدعم الممارسات الوحشية لمتهمي التوتسي- التي ينتمي عرقياً إليهم- في الكونغو في مواجهة الهوتو.

ولا يختلف الأمر كثيراً بشأن كل من إفريقيا الوسطى وتشاد التي شهدت كل منها حرباً أهلية مُورست فيها كافة الانتهاكات، وكذا لا يخلو سجل كل من إثيوبيا وإريتريا من ممارسات مشابهة في مواجهة بعضهما البعض في الحرب الحدودية التي دارت رحاها بين

الجانبين لأكثر من سبعة أعوام، أو من جانب كل نظام في مواجهة حركات التمرد الداخلية، أو ممارسات النظامين على الساحة الصومالية<sup>(١)</sup>.

إضافة إلى ذلك، فإن اتخاذ أي من دول الجوار موقفاً معادياً للنظام السوداني فيما يتصل بقرار المحكمة الجنائية، يحمل في طياته مخاطر تصعيد المعارضة المسلحة الداخلية عبر الدعم السوداني لتلك الجماعات والقوى في ظل التداخلات العرقية والقبلية الحدودية ومعسكرات اللاجئين المنتشرة والمتداخلة عبر الحدود؛ حيث تحتفظ كل دولة بالآلاف اللاجئين من دول الجوار يمثلون رصييداً كافياً لإثارة القلاقل لجيرانها عند الحاجة لذلك.

(١) المرجع السابق، ص ٩٩.

وهذا الأمر هو الذي يضاعف من خطورة الوضع في دارفور على المصالح العربية والإسلامية في المنطقة، وإذا كان المد الإسلامي يمثل هاجساً مشتركاً بين النظم العربية والغربية على اختلاف المرامي والغايات؛ فإن التمدد الإسرائيلي بفعل مضاعفات أزمة دارفور يمثل خطراً على مصالح النظم العربية، يقتضي مزيداً من الاهتمام بتسوية مشكلة دارفور، وسد تلك الثغرة في جدار الأمن القومي العربي.

والواقع أن عدم توقيع الكثير من الدول العربية والإفريقية على ميثاق المحكمة الجنائية الدولية يوقّر قدرًا من المرونة أمام تلك الدول من ناحية في التخفف من الالتزام بقرار المحكمة الجنائية الدولية، ويوفر للنظام السوداني مجال حركة ومناورة في ظل عدم إحكام الحصار عليه، خاصة مع إعلان الدول الإفريقية الأعضاء في الاتحاد الإفريقي عدم التزامها بقرار المحكمة الجنائية الدولية بتوقيف الرئيس السوداني.

وبالرغم من ذلك يصعب الرهان على مواقف ذلك الفريق -بفعل تعارض دوافع ومبررات الدول والتنظيمات العربية والإفريقية، وكذا الدول والتنظيمات الإسلامية- لمعارضة قرار المحكمة.

والأخطر من هذا أن ذلك الموقف يفقد الإرادة والإدارة الفعالة له على أرض الواقع، في ظل حقيقة ضعف الكثير من الدول والتنظيمات المناصرة لهذا الاتجاه، وتبعيتها للعالم الغربي وجوداً وعدمًا، فضلاً عن مواريث التوجس والريبة وعدم الثقة بين كثير من الدول والتنظيمات المناهضة لقرار المحكمة، (على سبيل المثال إثيوبيا- إريتريا، إيران- مصر، الصين- روسيا، جنوب إفريقيا- زيمبابوي- المؤسسات الحكومية- المنظمات الشعبية على الساحتين العربية والإفريقية.....).

الأمر الذي يقلص من الثقة والاعتماد على ثبات موقف هذه الدول والتنظيمات، وجديتها في تفعيل

بقدر ما ينبع من مخاوف ومصالح خاصة لهذا الطرف أو ذاك من أطراف المعادلة، وهي مصالح حيوية بالنسبة لأنظمة الحكم العربية والإفريقية، الأمر الذي يجعل دفاع تلك الأنظمة عن النظام السوداني، ورفضها لقرار المحكمة الجنائية الدولية بتوقيف الرئيس «عمر البشير»، بمثابة دفاع عن نفسها، في ظل ما سلف بيانه، من توفر مسوغات ومبررات إصدار قرارات مشابهة بحق الكثير من قيادات الدول العربية والإفريقية.

وفي ضوء مخاوف تقسيم السودان، وتداعياته السلبية على دول الجوار المهتدة بانتقال عدوى التقسيم والتفتت إليها في ظل واقع التعددية الإثنية، والصراع العرقي الذي تعاني منه كثير من دول جوار السودان وفي مقدمتها: تشاد، وإثيوبيا، والكنغو الديمقراطية، وإفريقيا الوسطى، وكينيا... بالإضافة إلى تأثيراتها الاستراتيجية على الأمن القومي لمصر والجمهورية الليبية بفعل التدخلات الدولية والإقليمية؛ وبفعل ما خلفته أزمة دارفور من تحالفات جديدة في الساحة السودانية، والتي كان من أبرزها: الوجود الإسرائيلي الفاعل على صعيد الأزمة، عبر دعم حركتي التمرد الرئيسيتين في دارفور (حركة تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة)، وتقديم المساعدات والمنح للمتأثرين بالصراع الموجودين في تشاد، ونشاط بعض المنظمات الإسرائيلية في العمل وسط معسكرات اللاجئين السودانيين في تشاد.

بالإضافة إلى ترحيب إسرائيل باللاجئين إليها من دارفور، ومنحهم حق اللجوء السياسي والإقامة؛ وقيام حركة العدل والمساواة بفتح مكتب لها في إسرائيل، التي تنظر إلى تلك الأزمات في ضوء استراتيجية كلية تهدف إلى اختراق القارة السوداء سياسياً واقتصادياً، والحيلولة دون قيام تضامن عربي إفريقي، والأكثر من ذلك الحد من المد الإسلامي في الساحة الإفريقية (١).

(١) مركز الدراسات السودانية، حالة الوطن: التقرير الاستراتيجي السوداني العاشر، ٢٠٠٨-٢٠٠٩، (الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، ٢٠٠٩م)، ص ٨٠-٨١.

الجنائية الدولية، وسعيها الحثيث لإعفاء مواطنيها من المثل أمام تلك المحكمة، بدعوى أنها ستتولى محاكمة من يثبت تورطه في جرائم مشابهة أمام المحاكم الأمريكية.

وبالنظر لدور المصالح الاقتصادية الأمريكية الفاعل في دعم الاتجاه الدافع نحو تفعيل قرارات المحكمة الجنائية الدولية بشأن السودان، فإن التعامل الناجع مع الأزمة يقتضي الاستفادة من ذلك العنصر عبر إبداء بعض المرونة فيما يتصل بمساعي الشركات الأمريكية البترولية للعمل على الساحة السودانية؛ بما يدفع تلك الأخيرة للضغط على الإدارة الأمريكية للتخفيف من التحيز إلى جانب المتمردين ضد حكومة السودان، وفي ذات الوقت يحقق نوعاً من الضغط على الصين لإبداء قدر أكبر من الدعم للموقف السوداني؛ حفاظاً على مصالحها الاقتصادية بصفة عامة، والبترولية بصفة خاصة في السودان.

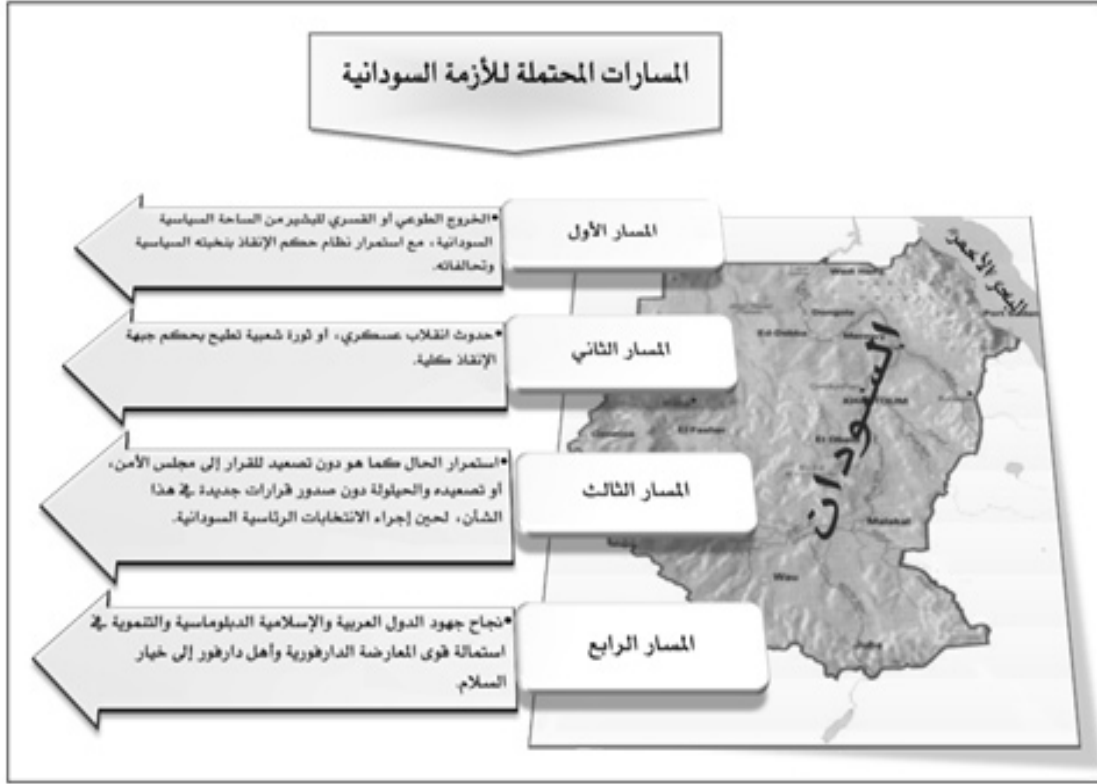
وينبغي أن يصاحب المسعى السوداني حملة إعلامية حسنة التخطيط والتنفيذ موجهة بالأساس للعالم الغربي والولايات المتحدة الأمريكية، وبصفة خاصة لذوي الأصول الإفريقية؛ لبيان الحقائق الموضوعية في قضية إقليم دارفور، وكذا في جنوب السودان بعد اتفاقيات السلام، وعدم ترك المجال الإعلامي بمختلف أدواته (تلفزيون، صحف، إذاعة،...)، حكرًا على أبنائ القائلين بانتهاكات حقوق الإنسان، وارتكاب جرائم ضد الإنسانية في السودان....، وكشف زيف تلك الادعاءات بخطاب عقلاني قائم على البيانات الواقعية والإنجازات، وليس خطاباً عاطفياً إنشائياً لن يُجد فتيلاً في التحاور مع تلك الجماعات.

وعلى ذات الصعيد يمكن الاستفادة من خبرات الجاليات العربية والإسلامية والإفريقية المتعاطفة على الساحة الأمريكية في صياغة الخطاب المضاد ونشره في المجتمع لتهدئة مخاوف الجماعات الأفرو-

موقفها على أرض الواقع إذا ما اتجهت الدول الكبرى المؤيدة للقرار إلى تنفيذ قرار المحكمة قسراً، وفرض مزيد من العقوبات على السودان ومن يؤيدها من الدول. خاصة إذا استطاعت تلك الدول تحييد الموقف الروسي والصيني بتنازلات أو تهديدات سياسية (التب وتايون بالنسبة للصين، جورجيا...، توسيع حلف الناتو... بالنسبة لروسيا)، أو اقتصادية، وهو أمر وإن كان صعباً لكنه ليس مستحيلاً أو مستبعداً في عالم السياسة.

وعلى صعيد آخر، فإن الموقف المؤيد لقرار المحكمة الدولية يحمل من التناقضات ما يمكن معه للحكومة السودانية -حال توافر الإرادة السياسية على الفعل- العمل على تحييد بعض القوى لاسيما فرنسا بما قد يؤدي إلى تفكيك ذلك الموقف؛ وذلك بمحاولة احتواء المخاوف الفرنسية بشأن تشاد، عبر التأكيد قولاً وعملاً على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتشاد، ووقف دعم قوى التمرد التشادية، مقابل توقف تشاد وفرنسا عن تقديم الدعم السياسي والمادي بإيواء ومساندة متمردي دارفور، وكذلك ممارسة قدر من الضغط على المتشددين داخل تلك الحركات للقبول باتفاقات التسوية وفي مقدمتها مقررات «أبوجا».

وكذا بإنشاء محكمة دولية سودانية بمساعدة إفريقية، عربية وإسلامية، وبمراقبة أوروبية (فرنسية، ألمانية، بريطانية...)، لمحاكمة المسؤولين السودانيين الذين تطالب فرنسا بمحاكمتهم، الأمر الذي سيدعم الموقف السوداني في مواجهة الداعمين للاستجابة لقرار المحكمة الدولية من خلال سحب البساط القانوني الذي يزعم عدم جدية التحقيقات والمحاکمات السودانية؛ حيث تتفق فكرة المحاکمات السودانية الجدية للمتهمين بارتكاب جرائم وانتهاكات لحقوق الإنسان في دارفور مع صحيح القانون، بل ومع ميثاق المحكمة الجنائية الدولية، وأكثر من ذلك مع الموقف الأمريكي الراض للتوقيع على ميثاق المحكمة



### خامساً: المسارات المحتملة

يمكن إجمال المسارات المحتملة للأزمة في عدة مسارات على النحو التالي:

**المسار الأول:** الخروج الطوعي أو القسري للرئيس البشير من الساحة السياسية السودانية، مع استمرار نظام حكم الإنقاذ بنخبته السياسية وتحالفاته، الأمر الذي سيؤدي من ناحية إلى إغلاق ملف المحكمة الجنائية، كما أنه سيمهل الرئيس الجديد فسحة من الوقت لتسوية الأزمات الداخلية، وعلى رأسها أزمة دارفور، والقضايا العالقة مع دول الجوار والقوى الدولية والإقليمية، متحلاً من القيود الكثيرة التي وضعها الرئيس عمر البشير على نفسه بعهوده وأيمانه وقراراته وخطاباته الحماسية.

ولكن هذا المسار يحمل بدوره أيضاً مخاطر الانشقاق والصراع الداخلي على من يخلف البشير في رئاسة البلاد حتى إجراء انتخابات جديدة، هل

أمريكية، وغيرها من الجماعات المعنية بأوضاع السودان بصفة عامة ودارفور بصفة خاصة، مع إيلاء عناية خاصة بكشف شبكات المصالح لبعض جماعات حقوق الإنسان والمنظمات الإغاثية، التي تتاجر بقضايا السودان لتحقيق مصالح خاصة مادية ومعنوية.

وعلى صعيد المنظمات الدولية العاملة في مجالات حقوق الإنسان والإغاثة الإنسانية يتطلب التعامل الفاعل من الحكومة السودانية تحقيق قدر ملموس من التنمية في أرض الواقع في إقليم «دارفور»، بما يمكن معه تفكيك معسكرات اللاجئين والنازحين التي باتت مصدرًا للضغوط الدولية والإقليمية، ومصنوعًا للمتمردين والناقمين على السلطة في السودان، ولزيد من الفرقة والانقسام في البلاد، وهو ما يتطلب تمويلًا كبيرًا ودعمًا دوليًا وإقليميًا في مقدمته الدعم العربي والإسلامي والإفريقي، وهو الدعم الذي تحول دون التناقضات التي تشوب مواقف الأطراف المذكورة.

احتفاظ الرئيس البشير بمنصب الرئاسة، ومدى استقرار الأوضاع، والإقرار بصحة النتائج، أو عدم استقرار الأوضاع وانزلاقها لمستتبع الانتخابات الكينية عام ٢٠٠٧م، وما شهدته من صدمات وانتهاكات؛ حيث يحتمل كل وضع من تلك الأوضاع مجموعة أخرى من المسارات والاحتمالات، تنتهي في مجملها بخروج الرئيس السوداني من السلطة إلى مثواه، أو المحاكمة، أو استمرار السودان رهين السيف الدولي المسلط عليه من قوى الهيمنة والاستكبار الغربي والأزمات الداخلية.

**المسار الرابع والأخير:** والمفرد في التفاوض أن تنجح جهود الدول العربية والإسلامية الدبلوماسية والتموية في استمالة قوى المعارضة الدارفورية وأهل دارفور إلى خيار السلام بخطة تنمية ومشاركة سياسية لكافة القوى الفاعلة على الساحة<sup>(١)</sup>، وتحييد قوى الفتنة والإثارة بكافة السبل الممكنة، حتى وإن اقتضى الأمر استخدام أساليب غير سياسية وغير دبلوماسية لوأد الفتنة بوأد قادتها.

وإعطاء القضاء السوداني الفرصة لتشكيل المحاكمة المناسبة مع تقديم المساعدة العربية والإفريقية من خلال قضاة ومحامين عرب وأفارقة تحت مظلة الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي.

يقبل الشماليون برئاسة سلفاكير؟ وما هي تداعيات رئاسته على وحدة البلاد، ومسار الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها ونتائجها، ومن بعدها مسار ومصير الاقتراع على حق تقرير المصير للجنوب.

**المسار الثاني:** حدوث انقلاب عسكري، أو ثورة شعبية تطيح بحكم جبهة الإنقاذ كلية، وهذا المسار يحتمل أكثر من مسار فرعي يتوقف بيانه على طبيعة القائمين به ومن ورائهم، فمن ناحية يمكن أن يقوم النظام الجديد بعقد صفقة مع العالم الغربي بتسليم الرئيس البشير أو محاكمته دوليًا على أرض السودان، نظير الاعتراف بالنظام الجديد الذي سيعتهد بحل مشكلة دارفور، واحترام اتفاقات السلام مع الجنوب واستحقاقاتها.

ومن ناحية أخرى يمكن أن يتصل النظام الجديد من كافة التزامات نظام جبهة الإنقاذ تجاه الجنوب، متهمًا إياه بالتفريط في سيادة البلاد ووحدتها، والانصياع للعالم الغربي، مع التعهد بتأمين حقوق أهل دارفور وجميع السودانيين في حياة كريمة في السودان موحد، ويحمل هذا المسار مخاطر التدخل الدولي والإقليمي، وعودة الأوضاع في السودان إلى أسوأ مما كانت عليه داخليًا، ما لم تتح التوازنات الإقليمية والدولية للنظام الجديد الفرصة لتوطيد نفوذه داخليًا، ومن ثم إقليميًا ودوليًا، وهو أمر بدوره مستبعد في ضوء توازنات القوى الشمالية الجنوبية.

**المسار الثالث:** استمرار الحال على ما هو عليه دون تصعيد للقرار إلى مجلس الأمن، أو تصعيده والحيلولة دون صدور قرارات جديدة في هذا الشأن، لحين إجراء الانتخابات الرئاسية السودانية، والنظر لما ستسفر عنه من نتائج.

وفي ضوءها يمكن وضع مسارات جديدة حال

(١) راجع في ركائز ومتطلبات هذا المسار، د. أماني الطويل، «التطورات المحتملة في دارفور في ضوء قرار توقيف البشير»، أوراق الشرق الأوسط، القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد ٤٤، أبريل ٢٠٠٩م، ص ١٢٧-١٢٨.



## معلومات إضافية

## التسلسل الزمني للأزمة بين المحكمة الجنائية والسودان:

أجاز مجلس النواب الأمريكي بالإجماع قرارًا يعتبر ما يحدث في إقليم دارفور «إبادة جماعية».	٢٠٠٤/١٠/٣م
شكّل الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان لجنة دولية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور، تتألف من خمسة أعضاء برئاسة القاضي الإيطالي أنتونيو كاسيسي.	٢٠٠٤/١٠/٨م
وصل فريق تابع للأمم المتحدة إلى السودان للتحقيق في وقوع «جرائم إبادة جماعية في دارفور».	٢٠٠٤/١١/١٠م
رفعت لجنة تحقيق سودانية برئاسة رئيس القضاء الأسبق دفع الله الحاج يوسف تقريرًا للرئيس السوداني عمر للبشير تحدثت فيه عن تجاوزات لحقوق الإنسان في إقليم دارفور، ولكنها نفت وقوع تطهير عرقي، أو عمليات اغتصاب جماعي.	٢٠٠٥/١/٢٠م
أعلنت لجنة التحقيق التي شكّلتها الأمم المتحدة أن الحكومة السودانية «لم تعتمد سياسة إبادة جماعية في دارفور». لكنها حملتها هي وميليشيات الجنجويد والمتمردين المسؤولية عن خروقات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي تشكل جرائم بموجب القانون الدولي.	٢٠٠٥/١/٣١م
طلب مجلس الأمن من المحكمة الجنائية الدولية بدء التحقيق في أزمة دارفور.	٢٠٠٥/٣/٣١م
أعلنت المحكمة الجنائية الدولية أنها فتحت تحقيقًا في الجرائم التي حصلت في دارفور، وأوضحت المحكمة أنها ستحاكم ٥١ مشتبهًا بهم حصلت على أسمائهم من الأمم المتحدة.	٢٠٠٥/٦/٦م
أعلنت السلطات السودانية عن إنشاء المحكمة الجنائية الخاصة، والتي قالت: إنها ستحل محل المحكمة الجنائية الدولية، وأكدت أن ١٦٢ متهمًا سيمثلون أمام المحكمة، وذلك بعد اكتمال التحقيقات معهم.	٢٠٠٥/٦/١١م
قلل المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية من المحاكمات التي بدأها السودان، وقال: إنه لا يتوقع أن تحاكم المتهمين الرئيسيين بارتكاب فظائع في دارفور، وقد يكون بينهم مسئولون حكوميون وضباط عسكريون كبار.	٢٠٠٥ /٦/٣٠م

أُعلن في دارفور عن وثيقة مصالحة بين ثلاث قبائل متناحرة، أُغلق بموجبها ملف مقتل ١٢٦ شخصًا من قبيلة غير عربية في ليلة واحدة على أيدي أفراد من قبيلتين عربيتين.	٢٠٠٦/١/٩م
شدّد السودان مجددًا على تولي قضائه محاكمة المشتبه بتورطهم في ارتكاب جرائم حرب في إقليم دارفور.	٢٠٠٦/١/١١م
أعلنت حركة تحرير السودان المتمردة بدارفور عزمها تسليم المدعي الجنائي الدولي خرائط وخططًا ووثائق جديدة وصفتها بأنها سرية، تدين أعضاء بارزين في الحكومة السودانية بارتكاب جرائم حرب بالإقليم.	٢٠٠٦/١/١٥م
وافق مجلس النواب الأمريكي على مشروع قانون يهدف إلى منع ما وصفه بالفضائح التي تُرتكب في إقليم دارفور، ينص القانون على فرض عقوبات على المسؤولين عن «إبادة جماعية، أو جرائم حرب، أو جرائم ضد الإنسانية»، وتجميد أموالهم.	٢٠٠٦/٤/٧م
زعم المدعي العام لدى المحكمة الجنائية الدولية لويس أوكامبو أن محققيه عثروا على أدلة تثبت حدوث وقائع عمليات قتل، واغتصاب وتعذيب في دارفور، مشيرًا إلى أن عمله يركز على وقائع وقعت بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤م.	٢٠٠٦/١٢/١٨م
أعلنت المحكمة الجنائية الدولية أنها ستعرض أدلة تثبت تورط أشخاص في جرائم حرب، وأخرى ضد الإنسانية في دارفور.	٢٠٠٧/٢/٢٢م
وجّهت المحكمة الجنائية الدولية لوزير الدولة بوزارة الداخلية السابق ووزير الدولة للشئون الإنسانية حاليًا أحمد هارون وعلي كوشيب القائد بمليشيات الجنجويد اتهامات بارتكاب «جرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب» في دارفور بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤م، وطلب أوكامبو من المحكمة إصدار مذكريتي اعتقال بحقهما. - رفضت الحكومة السودانية محاكمة أي سوداني خارج بلده، حتى وإن كان متمردًا، وقامت بإحالة عسكريين إلى القضاء؛ لاتهامهم باقتراف جرائم في دارفور، منها قتل مواطنين وحرق قرى.	٢٠٠٧/٢/٢٧م
أقسم الرئيس السوداني ثلاثًا بأنه لن يسلم أي سوداني لمحاكمته في الخارج.	٢٠٠٧/٣/٣م
أُعلن في الخرطوم أن علي كوشيب سيمثل أمام المحكمة الجزائية الخاصة في الجينية عاصمة ولاية غرب دارفور، إلى جانب النقيب في الجيش حمدي شرف وشخص ثالث يدعى عبد الرحمن داود.	٢٠٠٧/٣/٧م

أعلن المدعي العام السوداني صلاح أبو زيد أنه قرّر مجدداً استجواب أحمد هارون في موضوع اتهامه من المحكمة الجنائية الدولية بعد أن تمّت تبرئته في وقت سابق من التهم الموجهة إليه بشأن الانتهاكات في دارفور.	م ٢٠٠٧/٣/٢٣
أصدر القضاة في المحكمة الجنائية الدولية مذكرتي توقيف بحق كل من هارون وكوشيب، وتضمنت لائحة الاتهام ٥١ جريمة ضد الإنسانية، وجرائم حرب من بينها: الاضطهاد، والقتل، والتعذيب، والاغتصاب.	م ٢٠٠٧/٥/٢
- أعلن وزير العدل السوداني أن السودان يرفض قرار مدعي المحكمة الجنائية الدولية، مؤكداً أن موقفه يتطابق مع القانون الدولي؛ نظراً لأنه ليس عضواً في معاهدة إنشاء المحكمة الجنائية.	
دعا أوكامبو المجتمع الدولي إلى الضغط على السودان لوقف ما ادعاه عدم تعاونها مع المحكمة في تسليم هارون وكوشيب.	م ٢٠٠٧/١٢/٦
قال أوكامبو: إنه يسعى لتوجيه اتهامات جديدة إلى مسئولين كبار في السودان بشأن تدهور الأوضاع في إقليم دارفور.	م ٢٠٠٨/٦/٦
أعلنت المحكمة الجنائية الدولية أنها حاولت اعتقال الوزير أحمد هارون أثناء توجهه لأداء مناسك الحج.	م ٢٠٠٨/٦/٧
أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية على لسان المتحدث باسمها شون ماكورماك أن أوكامبو سيتقدم بطلب لإصدار مذكرة توقيف للبشير.	م ٢٠٠٨/٧/١٢
وجه أوكامبو اتهاماً رسمياً للبشير بارتكاب جرائم حرب وإبادة جماعية في إقليم دارفور، وطلب من قضاة المحكمة إصدار مذكرة لاعتقاله.	م ٢٠٠٨/٧/١٤
أجرى عدد من الوزراء العرب والأفارقة لقاءات في نيويورك بهدف دفع مجلس الأمن لاتخاذ قرار بتأجيل مطلب أوكامبو بإصدار مذكرة اعتقال للبشير.	م ٢٠٠٨/٩/٢٦
طلب أوكامبو إصدار مذكرات توقيف لثلاثة من قادة المتمردين في دارفور اتهمهم بمهاجمة جنود في قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الإفريقي عام ٢٠٠٧م، وقتل اثني عشر منهم، إضافة إلى الاستيلاء على عتادهم.	م ٢٠٠٨/١١/٢٠

أعلنت البعثة المشتركة الأممية الإفريقية في دارفور أن قواتها وُضعت في حالة تأهب قصوى تحسباً لحدوث ردود عنيفة ضد الأجانب في السودان إذا ما قررت المحكمة الجنائية الدولية إصدار مذكرة توقيف للبشير.	م٢٠٠٩/٢/١٩
قالت المحكمة الجنائية الدولية: إنها ستحسم قرارها في الرابع من مارس بشأن مذكرة اعتقال للرئيس السوداني عمر حسن البشير بتهمة المسؤولية عن ارتكاب جرائم حرب في إقليم دارفور.	م٢٠٠٩/٢/٢٣
قال أوكامبو: إنه إذا أصدر قضاة المحكمة مذكرة توقيف للرئيس السوداني عمر البشير فسيُعتقل حالما يتجاوز حدود السودان. - جددت الحكومة السودانية عدم اعترافها بالمحكمة الجنائية قائلة: إن قرارًا صادرًا عنها لا يعنيها.	م٢٠٠٩/٣/٢
البشير يلقي خطابًا في افتتاح سد مروى بشمال السودان، ويجدد موقف السودان الراض للتعامل مع أي قرار دولي «يستهدف السودان»، ويقول: إن الرد سيكون بالتنمية، وتعزيز مسيرتها في جميع القطاعات، خاصة الزراعة.	م٢٠٠٩/٣/٣
المحكمة الجنائية الدولية تصدر مذكرة اعتقال بحق الرئيس السوداني عمر البشير، معتبرة إياه متهمًا جنائيًا بوصفه مشاركًا غير مباشر في هجمات دارفور. وتتهم المذكرة البشير ب«تصفية مدنيين، والتهجير القسري، والتعذيب والاغتصاب» في حين نفت عنه تهمة الإبادة الجماعية.	م٢٠٠٩/٣/٤

المصدر:

الجزيرة نت، ملف «البشير والمحكمة الجنائية»، انظر الرابط:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1D08E867-8B6A-4BFF-8564-9D26604A4019.htm>